بسم الله الرحمان الرحيم،

و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين

يسعدني أن أرّحب بكم جميعا، في حفل التنصيب، و ﷺ أعبر في البداية، عن شكري للسيّد رئيس الجمهورية على الثقة التي وضعها في شخصي لتولي منصب وزير العدل، حافظ الأختام، و أتمنى أن أكون في مستوى هذه الثقة، و لن أدخر جهدا لتقديم الإضافة المطلوبة في هذا القطاع الحساس.

و أغتنم هذه المناسبة لأشكر زميلي و صديقي السيد بلقاسم زغماتي على المجهودات الجبارة التي بذلها خلال عامين شاقين، خاصة مع الظروف الاستثنائية الصحية التي عاشتها و لازالت تعيشها بلادنا بسبب تفشي وباء كورونا و انعكاساتها على قطاع العدالة متمنيا له السداد و التوفيق و موفور الصحة و العافية.

السيدات و السادة الحضور

إن هذا التعيين هو مسؤولية ثقيلة تتطلب العمل بكل صدق و إخلاص و بكل ما أوتيت من جهد من أجل الرقي بمستوى القطاع، بما يتطلّع إليه المواطن في هذه المرحلة المفصلية و الدقيقة التي تعيشها البلاد.

و إنني واع كل الوعي أن التحديات التي يواجهها القضاء كثيرة، و تفرض على كل الأسرة القضائية بمختلف أطيافها، توحيد الصفوف، و بذل مزيد من الجهود الصادقة، لنكون في مستوى ما يطمح إليه كل مواطن و مواطنة، و ما ينتظره خاصة من هذا المرفق الحيوي ، قضاء مستقل و محايد يضمن الحقوق و يحمي الحريات.

إن استقلالية القضاء كانت ضمن أهم محاور برنامج السيد رئيس الجمهورية بل و في طليعته و أولوياته، و قد عبّر في عدة مناسبات على نيته الصادقة في تكريسها و حمايتها، و قد تكلّل ذلك فعليا و بطريقة ملموسة في التعديل الدستوري الأخير.

السيدات و السادة الحضور

إن المساعي التي اتخذها السيد رئيس الجمهورية ، و التي عبّر عنها في خطابه الأخير الموجّه للأمة، هي مساع إيجابية تستحق التثمين، و قد عبّر من خلالها مضي الدولة بخطوات متسارعة للأمام لبناء جزائر جديدة مبنية على الحوار و التشاور و مشاركة الجميع.

و على هذا الأساس، ستكون خارطة الطريق التي نعتمدها بمشيئة الله و توفيقه في هذا القطاع هي تكملة لهذه الإرادة الصادقة.

و من هذا المنطلق، سنعمل جاهدين لتوفير جو يسوده الهدوء و الطمأنينة، ليؤدي كل مكوّن ينتمي للأسرة القضائية الكبيرة عمله في ظروف لائقة تليق بنبل القطاع و مكانته.

كما ستتركّز جهودنا أيضا، على تحضير كل النصوص القانونية التي تتطلب تكييفها مع التعديل الدستوري الأخير، لاسيما القانون الأساسي للقضاء، القانون العضوي المتعلّق بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء و عمله و سيره، و القوانين العضوية المنظمة لعمل المحكمة العليا و مجلس الدولة و اختصاصاتها دون أن ننسى مدوّنة أخلاقيات القاضي التي من خلالها يتمّ إرساء المعايير الأخلاقية و القواعد المهنية التي يجب الالتزام بها للنأي عن مواطن الشبهات التي قد تنال من كرامة مهنة القضاء النبيلة و هيبتها.

و على صعيد آخر، يشكل استرجاع الموجودات المتحصلة من جرائم الفساد تحديا آخر ينبغي رفعه و العمل من اجله بكل السبل و استعمال كل القنوات لاسترجاع الأموال العامة التي أهدرت في إطار مسعى وطني يهدف إلى لمّ مقدرات الأمة و خيراتها، مثلما وعد بذلك السيد رئيس الجمهورية.

و في الأخير، أتمنى من كل السيدات و السادة إطـــارات الـــوزارة و كل الموظفين بمختلف رتبهم، مواصلة الجهود لنكون في مستوى التطلعات.

كما أجدد شكري و تحياتي الخالصة للســـيد الـــوزير بلقاســـم زغمـــاتي، على المجهود الكبير الذي بذله في هذه الدائرة الوزارية.

أشكركم جميعا على حضوركم لهذه الجلسة، و أتمـــنى أن يســـدد الله خطانا جميعا بما يخدم وطننا المفدّى.

و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته.